



الجمعية التعاونية

متعددة الأغراض بالزلفي

آليات الرقابة والإشراف

١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٤ م



www.coopzulfi.com

٩٢٠٠١٠٧٢٣

الزلفي - طريق الملك سلمان



آليات الرقابة والإشراف

إن آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات نظام الرقابة الداخلية وضوابطه في الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

أولاً: نطاق شمولية السياسة:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة الموظفين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

ثانياً: بيان السياسة:

هناك العديد من آليات الرقابة والإشراف المعتمدة في الجمعية التعاونية، ومنها التقارير:

أ- التقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماداً كلياً في تقييم الأداء للجمعية التعاونية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد التقارير بصفة دورية و بانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة.

ومن التقارير الإدارية:

- **التقارير الدورية:** وتكون هذه من الموظفين إلى المشرفين بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.





- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من المشرفين إلى مجلس الإدارة وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد مجلس الإدارة على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- **تقارير قياس كفاءة الموظفين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل المشرفين عن الموظفين، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيره من معايير واضحة مناسبة لطبيعة العمل في الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي.
- **المذكرات والرسائل المتبادلة:** وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

ب- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والرقابة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.





ثالثاً: مبادئ الرقابة والإشراف:

أ- مبدأ التكاملية:

تكامل أساليب الرقابة والإشراف من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الإستراتيجية والتنفيذية.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة والإشراف وبساطته ليكون سهل الفهم للموظفين والمنفذين؛ ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ت- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

٣ رفع فاعلية نظام الرقابة والإشراف في الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي؛ لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها ومعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

ث- مبدأ الدقة:

دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة لمجلس الإدارة للرقابة والإشراف؛ لأنها تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية التعاونية لمشاكل لا قدر الله.

رابعاً: المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي وعلى جميع الموظفين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارتها وإشرافها الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية.





إقرار السياسة:

إنّ هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من وثائق الجمعية التعاونية متعددة الأغراض بالزلفي، لذلك لا يجوز مخالفة أحكامها والالتزامات الواردة بها، كما تُعد هذه السياسة مكملة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلاً عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في السياسات أو اللوائح والأنظمة للجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.

